Afro-Asian Journal of Scientific Research (AAJSR)
المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي
E-ISSN: 2959-6505
Volume 3, Issue 4, 2025
Page No: 63-74
Website: https://aajsr.com/index.php/aajsr/index
SJIFactor 2024: 5.028 ISI 2025: 0.915 معامل التأثير العربي (AIF) 2025: 0.76

# Ali ibn al-Ja'd's Narrations (Ahadith) in Sahih al-Bukhari From the Book of (Khums) to the Book of (Tawhid) Collection and Criticism

Mahmod A Abdalhmed Othman *
Prophetic the Hadith Department, Faculty of the Sunnah and its sciences, The Islamic University of Asaied Mohamed Bin Ali Al Sanussi, Libya

# أحاديث علي بن الجعد في صحيح البخاري من كتاب الخمس إلى كتاب التوحيد، جمعاً ونقداً

محمود أحمد عبد الحميد عثمان *
قسم الحديث النبوي وعلومه، كلية السنة النبوية وعلومها، جامعة السيد محمد بن علي السنوسي الإسلامية، ليبيا

*Corresponding author: mahmod.othman@ius.edu.ly

| Received: July 08, 2025 | Accepted: October 11, 2025 | Published: October 21, 2025 |
|---|---|---|

**Copyright:** © 2025 by the authors. Submitted for possible open access publication under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

**Abstract:**
This research will address the biography of the narrator Ali ibn al-Ja'd, and will mention and discuss the statements of scholars concerning him, differentiating between those who praised and those who criticized him. Additionally, it will collect his narrations found in Al-Sahih (as specified in the research title) and study them from the perspective of their chain of transmission (sanad) and text (matn). Ali ibn al-Ja'd was not only one of the narrators of Al-Sahih but also one of the teachers of the book's author, a book that holds a supreme status in Islam and great fame among Muslims. Therefore, it was necessary to research his biography, discuss the statements of the critics regarding him, and study his narrations in Sahih al-Bukhari and their relationship to the critics' remarks about him, in order to ascertain the truth of the criticism he faced.

**Keywords:** Sahih al-Bukhari, Ali ibn al-Ja'd, Al-Tashayyu, Shia, Al-Jahm, Adalah, Jarh, Narration.

**الملخص:**
سيتناول البحث ترجمة للراوي (علي بن الجعد)، وذكر أقوال العلماء فيه بين معدل ومجرح، ومناقشتها، مع جمع مروياته في الصحيح – كما تحدد في عنوان البحث – ودراستها سنداً ومتناً. فلم يكن (علي بن الجعد) أحد رواة الصحيح فحسب؛ بل كان أحد شيوخ صاحب الكتاب الذي يحظى بمكانة عليا في الإسلام وشهرة كبيرة بين المسلمين، فكان لا بد من البحث في ترجمته ومناقشة أقوال النقاد فيه، ودراسة مروياته في صحيح البخاري ومدى ارتباطها بكلام النقاد له للوقوف على حقيقة ما تعرض له من نقد.

**الكلمات المفتاحية:** صحيح البخاري، علي بن الجعد، التشيع، شيعة، الجهم، عدالة، جرح، رواية.

**المقدمة:**

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد المبعوث رحمةً للعالمين، وعلى آله وصحبه، ومن اقتدى بهديه إلى يوم الدين، أما بعد:

فإن علم الحديث النبوي من أجل علوم الإسلام، وأهمها قدراً، وأهميته لا تقل أهمية عن علوم القرآن، فمن أراد أن يتم علوم الإسلام فعليه بالقرآن وعلومه ثم علوم السنة النبوية.

وكما كان للقرآن اهتمامات بأحرفه وتفسيره وبيان معانيه، فإن للسنة رجال اعتنوا بها ونقلوها لنا كما تلقفوها، مسندة كل منهم عن الآخر إلى النبي صلى الله عليه وسلم، إلا أنهم متفاوتون في هذا الفن من الحيث الكثرة والدقة في روايتهم لها.

وراوي الحديث هو بشر لم يعصم من الخطأ والنسيان، ولذلك جعل العلماء قواعد وأسس على إثرها ينظر في حال الراوي ومروياته، وهذه القواعد والأسس تقاس بها أحوال الرواة ومروياتهم، فإن سلم الراوي في عدالته وضبطه قُبلت روايته، وإن اختل فيه أحد الشرطين توقفوا في أمره، فإن كان هناك ما يقومه قُبل، وإلا ستعد مروياته من ضمن الضعاف الغير مقبولين.

وهكذا متون الحديث التي جمعت أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم، نقلوها لنا بشراً لم يسلموا من الخطأ والنسيان، فالكتاب مهما بلغت قوته لابد هناك من أخطاءٍ وهفوات، ومن هذا المنطلق فقد تناول بحثنا أحد الرواة الذين نقلوا حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقد خصصنا مروياته من خلال كتاب (الجامع الصحيح) لمحمد بن إسماعيل البخاري.

وهذا الراوي هو شيخ من شيوخ البخاري ألا وهو (علي بن الجعد الجوهري)، وأعنينا الدراسة به لاتهام النقاد له بأنه صاحب كذا بدعة، والمعروف عن صاحب الكتاب أنه التزم فيه بتخريج أحاديث الرواة الثقات فقط، فكان (علي بن الجعد) محل شك بين النقاد، ولذلك سلطنا الضوء على مروياته في الصحيح دونه غيره، لشهرة الكتاب وأهميته بين المسلمين، ولبيان حقيقة ما تعرض له من نقد.

**أهمية البحث:**

**تتمثل أهمية البحث في عدة نقاط:**

1. علي بن الجعد هو شيخ من شيوخ البخاري، وقد اختلف النقاد حوله جرحاً وتعديلاً.
2. بيان منهج الإمام البخاري في الرواية عمن تكلموا فيهم النقاد من الرواة أو اختلفوا حولهم.
3. النظر في مرويات علي بن الجعد ومدى ارتباطها بكلام النقاد.
4. أهمية الكتاب ومكانته التي يحظى بها بين المسلمين، تجعلنا نقف على حقيقة ما تعرض له أحد رواة (الجامع الصحيح) من اتهام.

**أهداف البحث:**

**تكمن أهمية البحث في عدة نقاط وهي:**

1. يهدف البحث إلى مدى دقة كلام النقاد حول علي بن الجعد، ومقابلة أقوالهم مع أقوال المعدلون له.
2. بيان إذا ما كان كلام المجرحين لعلي بن الجعد يخالف شرط البخاري في صحيحه.
3. كما تبين الدراسة مدى ارتباط مرويات علي بن الجعد في الصحيح بكلام النقاد.

**مشكلة البحث:**

بعد النظر في ترجمة الراوي ودراسة مروياته في الصحيح، **سيجيب الباحث على عدة مسائل منها:**

س1: هل احتوى صحيح البخاري على رجال ضعفاء متكلم في عدالتهم؟

س2: بما اتهم علي بن الجعد؟ وهل اتهام النقاد له يخالف شرط البخاري في صحيحه؟

س3: هل هناك من النقاد من وثق علي بن الجعد؟ أم أنهم اتفقوا على تضعيفه؟

س4: على أي مدى كان اعتماد الإمام البخاري في انتقائه لأحاديث علي بن الجعد في الصحيح؟

**الدراسات السابقة:**

لا شك أن صحيح البخاري يحظى بأهمية كبيرة بين العلماء وطلاب العلم والبُحاث، فقد درس الكتاب من جميع نواحيه، إلا أن دراسة كدراستنا وحسب اطلاعنا فلم تكن هناك دراسة مطابقة لموضوع بحثنا، إلا بعض العناوين المقاربة التي سنبين فيها الفرق بين دراستنا ودراستهم:

**منهج الإمام البخاري في الرواية عمن رمي بالبدعة ومروياتهم في الجامع الصحيح**: رسالة ماجستير للباحثة (إندونيسيا بنت خالد محمد حسون) بجامعة أم القرى بمكة المكرمة 2004م:

البحث تناول منهج البخاري حول الرواة المتهمين بالبدع في الصحيح، فلم تكن ترجمته لعلي بن الجعد وافية، فقد اختصر فيها كثيراً، وجمع مروياته وخرجها وبينها أصولاً أم متابعات وشواهد، وكان للباحث حسب اطلاعنا قصور ترجمة حول علي بن الجعد وفي التخريج وفي رجال الإسناد، لا سيما شيوخه في الصحيح، كما لم ينظر الباحث لموضوع الحديث ومدى ارتباطه ببدعته.

وما سنتناوله وسنتمم دراسته الترجمة وافية لابن الجعد حتى نتحقق من دقة ما وصف به، وجمع مروياته وتخريجها في الصحيح وغيره من الكتب الستة، كما سنتناول دراسة شيوخه وبقية رجال إسناد حديثه إن كانت لهم علاقة ببدعته.

**منهج البخاري في الرواية عن المبتدعة، الشيعة أنموذجًا:** للباحثة (كريمة سوداني)، مطبوع في مكتبة الرشد بالرياض سنة 2004 م:

وهذا البحث يتناول الجانب المنهجي للإمام البخاري في الرواية عن الرواة المتهمون ببدعة التشيع ـ كما هو مبين في العنوان الكتاب ـ وهو جانب ما تناولته الدراسة التي قبلها، فبالرغم من جهده البارز في البحث إلا أنه لم يرتجم اطلاقاً لعلي بن الجعد، وما اتهم به علي بن الجعد الجهم والتشيع، وبدأ الباحث بجمع الروايات وخرجها في الصحيح فقط، ولم يبين أحاديثه في الأصول أم متابعات وشواهد، كما لم ينظر الباحث لشيوخ بن الجعد في الأحاديث، ولم يدرس أسانيد الأحاديث.

وبحثنا يتناول ترجمة علي بن الجعد، وجمع أحاديثه وتخريجها في الصحيح وغيره من كتب الستة، وفرز أحاديثه في الأصول هي أم متابعات وشواهد، مع دراسة شيوخه في الصحيح، وترجمة وجيزة لرجال الإسناد.

**منهج الإمامين البخاري ومسلم في الرواية عن رجال الشيعة في صحيحيهما:** رسالة ماجستير مقدمة لجامعة آل البيت للباحث (محمد خليفة الشرع) في سنة 2000 م:

هذه الدراسة تتناول منهجية الإمامين البخاري ومسلم في صحيحهما عمن وصف بالتشيع، ووجه الاختلاف بيننا وبينها أن بحثنا يتناول ترجمة تفصيلية لعلي بن الجعد، حيث وصف بالجهم تارة، وبالتشيع تارة أخرى، وجمعنا أحاديثه في (الجامع الصحيح)، ودراستها، مع دراسة شيوخه وأسانيد مروياته، ومدى ارتباط موضوع الحديث بكلام النقاد حول بدعته.

**تعليق الإمام البخاري عن شيوخه في الجامع الصحيح:** رسالة دكتوراه مقدمة للجامعة الأردنية للباحث (سعيد بواعنة) في سنة 2008 م:

يتناول جميع شيوخ البخاري في صحيحه، ووجه الاختلاف أن بحثنا تناول شيخ من شيوخه قد تكلم فيه النقاد من ناحية عدالته.

**الرواة المتهمون بالنصب في الصحيحين:** بحث محكم في المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية للدكتور (محمد الطوالبة) والدكتور (فايز أبو عمير)، العدد 3 لسنة 2008 م:

تناول الباحث في بحثه الرواة المتهمون بالنصب في الصحيحين، وسيكون بحثنا حول راوٍ وصف بالجهم والتشيع، فكانت الدراسة بيننا وبينه متباينة بشكل واضح.

**حدود البحث:**

ستكون حدود البحث حول ترجمة علي بن الجعد وجمع مروياته في صحيح البخاري ودراستها، من كتاب الخمس إلى كتاب التوحيد.

**منهج البحث:**

**سنعتمد في بحثنا هذا على منهجين أساسيين وهما:**

**المنهج الاستقرائي:**

المتمثل في ترجمة علي بن الجعد وحصر مروياته في الصحيح مع تخريجها، والنظر في موضوع الحديث للتأكد من عدم ارتباطها ببدعه، مع ترجمة رجال الإسناد، والاقتصار في التخريج على الكتب الستة فقط.

**المنهج التحليلي:**

يحلل كلام النقاد حول علي بن الجعد، ومدى اختلافهم حوله، مع تحليل مختارات البخاري له في صحيحه.

**خطة البحث:**

**قد جاءت خطة البحث في مقدمة مع عناصرها، ومبحثين بمطالبهما:**

**المبحث الأول:** ترجمة علي بن الجعد، وأقوال علماء الجرح والتعديل فيه.

المطلب الأول: ترجمته.

المطلب الثاني: أقوال النقاد فيه.

**المبحث الثاني:** أحاديث علي بن الجعد في الجامع الصحيح.

المطلب الأول: ما أورده البخاري عن ابن الجعد في الأصول.

المطلب الثاني: ما أورده البخاري عنه في المتابعات والشواهد.

**خاتمة:** مشتملة على أهم النتائج والتوصيات.

**ترجمة علي بن الجعد، وأقوال علماء الجرح والتعديل فيه:**

**ترجمة علي بن الجعد:**

**أسمه وكنيته:**

علي بن الجعد بن عبيد الجوهري أبو الحسن البغدادي الهاشمي مولاهم[1]، مسند بغداد[2]، والجوهري نسبة إلى تجارة الجوهر[3]، كما ذكر ذلك الإمام السمعاني[4].

**مولده:**

اختلف في سنة ولادته، فذكر ابن أن ولادة ابن الجعد كانت سنة ست وثلاثين ومائة[5]، ونقل الخطيب البغدادي أن ولادته كانت عام ثلاث وثلاثين ومائة[6]، وذكر ابن حبان سنة ولادته ست وثلاثين ومائة[7]، وعن البغوي أنه ولد سنة أربع وثلاثين ومائة[8].

**مؤلفاته:**

حسب اطلاعنا لم نجد لعلي بن الجعد مؤلفات؛ سوى ما جمعه عنه تلميذه أبو القاسم البغوي، وسماه بمسند ابن الجعد، وكان البَغَوي قد جمعها له في اثني عشر جزءاً أطلق عليها "الجعديات" احتوت على تراجم شيوخه وشيوخهم[9].

وله تسميات أخرى اشتهر بها منها: " الجعديات، مسند علي بن الجعد، الأجزاء الجعديات"، واشتمل الكتاب على 3462 حديثاً، منها المرفوع والموقوف والمقطوع[10].

**مناقبه:**

كان من مناقبه فيما رواه الخطيب في تاريخه: أنه لما أحضر المأمون أصحاب الجوهر، فماكسهم على بضاعة كانت معهم، ثم قام المأمون ثم خرج فقام الحاضرون إلا ابن الجعد، لم يقم، قال: فنظر المأمون إليه بنظرة غاضبة، ثم قال له: يا شيخ ما منعك أن تقوم لي كما قام أصحابك؟ قال: أجللت أمير المؤمنين للحديث الذي نأثره عن النبي صلى الله عليه وسلم، فقال المأمون: وما هو؟ فقال فروى له حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "من أحب أن يتمثل له الرجال قياماً فليتبوأ مقعده من النار"[11] قال: فأطرق المأمون متفكراً في الحديث ثم رفع رأسه فقال: لا يشترى إلا من هذا الشيخ، قال فاشترى منه في ذلك اليوم بقيمة ثلاثين ألف ألف دينار"[12].

ونقل البغوي عن إسحاق بن أبي إسرائيل أنه قال في جنازة علي بن الجعد: "منذ نحو ستين عاماً يصوم يوماً ويفطر يوماً "[13].

**شيوخه:**

فقد تتلمذ ابن الجعد على أئمة أجلاء، من جهابذة على علم الحديث والفقه، منهم الإمام مالك وشعبة بن الحجاج وسفيان الثوري وابن أبي ذئب وغيرهم[14].

وأما شيوخه في الصحيح، فكل أحاديث ابن الجعد في الصحيح كانت عن شعبة، ولم يخرج له البخاري أحاديث عن غير شعبة.

**ترجمة وجيزة لشعبة:** هو شعبة بن الحجاج بن ورد من الأزد، مولى للأشاقر عتاقه، ويكنى أبا بسطام[15].

**أقوال العلماء في شعبة:**

**قال عنه ابن سعد:** كان ثقة مأموناً ثبتاً حجة، صاحب حديث[16].

**وقال عنه الإمام أحمد:** لم يكن في زمن شعبة مثله في الحديث[17].

**وكان سفيان الثوري يقول:** شعبة أمير المؤمنين في الحديث[18].

**وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه:** " كان شعبة أمة وحده في هذا الشأن"[19].

**وقال عنه الذهبي:** "وكان أبو بسطام إماما ثبتاً حجة ناقداً جهبذاً صالحاً زاهداً قانعاً بالقوت رأساً في العلم، والعمل منقطع القرين، وهو أول من جرح وعدل"[20].

**تلاميذه:**

وتتلمذ على ابن الجعد أئمة كبار، منهم جامعون المتون والمتكلمون في الرجال، كالإمام البخاري والإمام أحمد وأبو بكر بن أبي شيبة وأبو داود ويحيى بن معين وأبو حاتم وأبو زرعة وابن أبي الدنيا والبغوي وغيرهم[21].

**وفاته:**

لا يوجد خلاف في مصادر التراجم على سنة وفاة علي بن الجعد:

**فقد ذكر ابن حبان:** أن وفاته كانت يوم الاثنين سنة ثلاثين ومائتين في آخر رجب ببغداد[22].

**وذكر البغوي:** أن سنة وفاة ابن الجعد سنة ثلاثين ومائتين[23].

**وقال الخطيب البغدادي:** "أن علي بن الجعد توفي في رجب يوم السبت سنة ثلاثين ومائتين، وقد أتم ستاً وتسعين عاماً"[24].

**أقوال أئمة النقد في علي بن الجعد:**

اختلف أئمة الجرح والتعديل في علي بن الجعد، وحاله حال الكثير من أئمة الحديث، فإن سلم من تجريح بعض النقاد، لم يسلم من بعضهم الآخر، وقد وصف علي بن الجعد بدرجات متفاوتة من عبارات التوثيق والعدالة، كما وصف بعبارات من التجريح، تعلقت بعدالته فجعلت قبول مروياته محل شك.

ونحن بصدد عرض هذه الأقوال لسردها ومناقشتها والنظر في أمرها، ثم نبين رأينا للبث فيها، بادئين بأقوال المعدلين له، ثم المجرحين.

**أقوال المعدلون:**

سئل **يحيى بن معين** عن علي بن الجعد فقال: ثقة صدوق[25].

وسئل أيضاً أيما أحب إليك في شعبة، آدم أو علي بن الجعد؟ فقال: " كلاهما ثقة، واكتب عن علي مسند شعبة واضرب على جنبيه"[26].

وقال عنه **الإمام أحمد:** ثقة أكتب عنه[27].

وذكر **خلف بن سالم** أنه ومعه أحمد وابن معين فدخلوا على ابن الجعد فاخرج إلينا كتبه، فلم نجد في كتابه إلا خطأ واحدًا، فلما فرغنا قال: هاتوا، فحدث بكل شيء كتبناه حفظاً[28].

قال عنه **أبو حاتم الرازي:** كان متقناً صدوقاً[29].

وقال عنه **أبو زرعة الرازي:** كان صدوقاً في الحديث[30].

وقال عنه **النسائي:** صدوق[31].
وقال عنه **ابن قانع:** ثقة ثبت[32].
وقال عنه **ابن عدي:** ما أرى بحديثه بأسا ولم أر في رواياته إذا حدث عن ثقة حديثاً منكراً فيما ذكره[33].
وقال **الدارقطني** في علي بن الجعد: ثقة مأمون[34].
وقال عنه **الخليلي** في إرشاده: ثقة، متفق عليه[35].
وذكره **ابن حبان** في الثقات[36].
وقال عنه **الذهبي:** أحد الأعلام الحفاظ[37].
وقال عنه **ابن حجر** في تقريبه: ثقة ثبت[38]
**أقوال المجرحون:**
وعن **أبي زرعة** قال: "كان أحمد بن حنبل لا يرى الكتابة عن على بن الجعد"[39].
وذكر علي بن الجعد لأبي جعفر النفيلي قال: "لا ينبغي أن يكتب عنه قليل الحديث، ولا كثيره، وضعفه كثيرا"[40].
وقال عنه **إبراهيم الجوزجاني:** "ابن الجعد متشبث بغير بدعة، زائغ عن الحق"[41].
قال عنه **الذهبي:** "سمع منه مسلم جملة، لكن لم يخرج عنه في صحيحه شيئاً، وذلك لأن فيه بدعة"[42].
وبعد اطلاعنا على كتب الجرح والتعديل، فإن البدع التي اتهم بها ابن الجعد هي الجهم والقول بخلق القرآن والتشيع، فمن وصفه بالجهم من أئمة النقد:
**الإمام مسلم** بقوله: ثقة لكنه جهمى[43].
وقال عنه **الحسين بن إسماعيل الفارسي:** سألت عبدوس عبد الله بن محمد بن مالك النيسابوري عن حال علي بن الجعد، فقال: ما أعلم أني لقيت أحفظ منه، فقلت: كان يتهم بالجهم؟ فقال: قد قيل هذا، ولم يكن كما قالوا إلا أن ابنه الحسن بن علي كان على قضاء بغداد، وكان يقول بقول جهم"[44].
**والذهبي** بقوله: فيه بدعة وتجهم[45].
وأما القول بخلق القرآن، فقد نقل **الخطيب البغدادي** في تاريخه أنه سئل ابن الجعد عن قضية خلق القرآن فقال: "القرآن كلام الله، ومن قال بخلق القرآن لم أعنفه"، فذكر ذلك للإمام أحمد فقال: ما بلغني منه أشد من هذا[46].
من وصفه بالتشيع من الأئمة، فقد سئل **عبد الله بن أحمد بن حنبل** عن الكتابة عن علي بن الجعد؟ فقال: "نهاني أبي أن أذهب إليه، وكان يبلغه عنه أنه يتناول أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم"[47].
وذكره **ابن قتيبة** في فرقة الشيعة[48].
وقال عنه **ابن الأثير المؤرخ:** علي بن الجعد من مشايخ البخاري، وكان يتشيع[49].
وقال عنه **ابن حجر:** رمي بالتشيع[50].
وبعد النظر فيها هذه الاتهامات التي وصف بها ابن الجعد، فمن رماه بالجهم توهم، لكون الحسن بن علي بن الجعد عندما تولى قضاء بغداد قال بذلك ـ أي الجهم ـ[51]، فالتبس على من رماه بالجهم، ورمى علي بن العجد بذلك.
وقول عبدوس يؤيد رأي الباحث حيث قال: كان عند علي بن الجعد عن شعبة نحو من ألف ومائتي حديث، وكان قد لقي المشايخ فزهدت فيه بسبب هذا القول – أي الجهم - ثم ندمت بعد[52].
وأما القول بخلق القرآن، لم يقل هو بذلك، فعقيدته حول هذا الأمر كانت واضحة، وإجابته صريحة، بأن القرآن كلام الله، وقوله "من قال بخلق القرآن لم أعنفه"، فهو شأن يتعلق بغيره لا به.
وأما من رماه بالتشيع، فقد نقل الخطيب رواية عن هارون المستملي أن علي بن الجعد يلمز الخليفة عثمان بن عفان ـ رضي الله عنه ـ تصرفهُ في بيت المال من غير وجه حق[53].
وذكر المزي أنه ذُكر لعلي بن الجعد حديث ابن عمر " أنهم كانوا يفاضلون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فيقولوا خير هذه الأمة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم، أبو بكر وعمر وعثمان ويبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فلا ينكر عليهم"، فقال ابن الجعد: انظروا إلى هذا الصبي هو لم يحسن أن يطلق امرأته، يقول كنا نفاضل **!**[54].
فمن أجل ذلك رمي بالتشيع، ويبدوا أنه رأياً شخصياً حول مواقف بعض الصحابة، ورأيه هذا اجتهاداً منه فيهم، ولم تذكر مصادر التراجم رأياً لعلي بن الجعد غير هذه الآراء، التي اتهم بسببها بالتشيع، ولم يطعن في بقية الصحابة ولا أمهات المؤمنين، كما عرف عن الشيعة، ولم نجد تفضيلاً لآل البيت على غيرهم من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك لم يندرج اسم علي بن الجعد في مؤلفات الشيعة ومروياتهم[55].
والباحث يدعم رأيه بما وجده في التهذيب أن أبي غسان الدوري كان عند علي بن الجعد، فذكروا حديث النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال للحسن إن ابني هذا سيد، قال: ما جعله سيدا؟[56].
وبعد سرد أقوال النقاد، ومناقشة أقوالهم، تظهر النتيجة للباحث أن اتهام علي بن الجعد بهذه البدع غير دقيق، ولم نجد في كتب التراجم حقيقة وصف به، وعدم اتفاق النقاد على تبديعه، كافياً لعدم صحة ما اتهم به.
ولو سلمنا بحقيقة ما وصف به؛ فإن منهج الجمهور في الرواية عن المبتدع قبول روايته إن لم تكن بدعته مكفرة، ولم يكن مستحلاً للكذب، ولم يكن داعياً لبدعته[57].
والمبحث الأخير سيكون الفاصل في أمره عند سرد أحاديثه للنظر في مواضيعها، ورجال أسانيدها، وهو ما يهمنا في هذا البحث، إن كانت لها ارتباط ببدعه أم لا.

**أحاديث علي بن الجعد في الجامع الصحيح:**

ما تناوله الباحث في هذا المبحث أحاديثه من كتاب الخمس إلى كتاب التوحيد، وكان مجملها ستة أحاديث، حديث واحد جاء في الأصول، وما سيتناوله الباحث في المطلب الأول، وخمسة أحاديث في المطلب الثاني، كانت في الشواهد.

**ما أورده البخاري عن ابن الجعد في الأصول:**

قال البخاري: حدثنا علي بن الجعد أخبرنا شعبة عن سيار عن ثابت البناني عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه مر على صبيان فسلم عليهم، وقال: كان النبي صلى الله عليه وسلم يفعله[58] [59].

**بيان ورود الحديث في الصحيح:**

أورد البخاري هذا الحديث أصلاً في الباب، ولم يذكر في الباب غيره.

وحسب اطلاع الباحث لم يُتابع ابن الجعد على هذا الحديث ولم نجد له شاهداً في الصحيح، وله شواهد ومتابعات في صحيح مسلم وأبي داود والنسائي والترمذي جميعهم رووه عن سيار، عدا أبي داود فإنه رواه عن سليمان عن ثابت بمثله، كما بينا ذلك في تخريج الحديث.

**دراسة الحديث:**

من حيث موضوعه، فالحديث جاء في السلام على الصبيان، وهذا من عظيم خلقه وكمال تواضعه حتى مع الصغير، كما بين الحديث اقتداء صحابته بالنبي صلى الله عليه وسلم، ولذلك أورد البخاري باب في هذا الشأن وأطلق عليه باب "التسليم على الصبيان".

ومن حيث النظر في إسناده فشيخ ابن الجعد في هذا الحديث هو شعبة بن الحجاج، وقد سبقت ترجمته عند ذكر شيوخه في الصحيح.

وشعبة يروي عن سيار، واسمه سيار بن أبي سيار، وقيل اسم أبيه وردان أو ورد[60]، من صغار التابعين[61]، وثقه ابن معين، وقال الإمام أحمد فيه صدوق ثقة[62].

وسيار يروي عن شيخه ثابت بن أسلم البناني، من كبار التابعين، وثقه الإمام أحمد والعجلي والنسائي[63].

وبعد النظر في موضوع الحديث وإسناده، فلا علاقة لحديث ابن الجعد بما اتهم به، ولم تكن فيها دعوةً ولا دعماً بما اتهمه به النقاد في عدالته، كما لم ينفرد بالرواية به، بناءً على تخريج الحديث في غير الصحيح.

**ما أورده البخاري عنه في المتابعات والشواهد:**

**الحديث الأول: قال البخاري:** حدثنا علي بن الجعد أخبرنا شعبة عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاما قط، إن اشتهاه أكله وإلا تركه[64] [65].

**بيان ورود الحديث في الصحيح:**

جاء الحديث شاهداً في الباب، والأصل حديث عقبة بن الحارث الذي جاء في تشبيه الحسن بالنبي صلى الله عليه وسلم. وللشاهد متابعة في الصحيح عن سفيان الثوري، فروي الحديث عن محمد بن كثير عن سفيان عن الأعمش بمثله[66].

**دراسة الحديث:**

من حيث موضوع الحديث، فقد كان في عدم ذم الطعام، وهذا جانب من خلق النبي صلى الله عليه وسلم، فإن استحسن الطعام أكله، وإلا تركه من غير مذمة.

وأما من حيث إسناده، فشيخ علي في هذا الحديث هو شعبة، وشعبة سبق الكلام عليه، وشعبة يروي عن الأعمش، وهو سليمان بن مهران تابعي، وثقه ابن معين وعبد الرحمن بن مهدي[67]، وقال عنه أبو زرعة الرازي: سليمان الأعمش إمام[68].

والأعمش يروي عن أبي حازم الأشجعي واسمه سلمان الكوفي، وثقه الإمام أحمد وابن معين وقال عنه المزي كوفي نبيل[69].

وبعد دراسة الباحث لموضوع الحديث وإسناده، فلا علاقة له ببدع علي بن الجعد وليست فيه دعوة إليها، ولم ينفرد بالرواية به.

**الحديث الثاني: قال البخاري:** حدثنا علي بن الجعد أخبرنا شعبة عن أيوب عن ابن سيرين عن عبيدة عن علي رضي الله عنه قال: اقضوا كما كنتم تقضون، فإني أكره الاختلاف، حتى يكون للناس جماعة، أو أموت كما مات أصحابي. فكان ابن سيرين يرى: أن عامة ما يروى عن علي الكذب[70].

**بيان ورود الحديث في الصحيح:**

الحديث أثر عن علي رضي الله عنه، ورواه شاهداً في الباب.

وهو من أفراد البخاري في صحيحه[71]، أي أنه لم يروه أحد من أصحاب الكتب الستة إلا البخاري، وجاء في مناقب على رضي الله عنه، وليست له متابعة في الصحيح.

معنى الحديث جاء حول نبذ الاختلاف ولزوم الجماعة، والأحاديث في هذا الباب بمعناها في صحيح البخاري كثيرة.

**دراسة الحديث:**

بالنسبة لموضوع الحديث، فقد كان حول الحث على الجماعة ونبذ الفرقة التي تؤدي إلى النزاع والفتن، ومناسبة قول على رضي الله عنه لهذا الأثر هو رأيه حول بيع الأمَةُ المملوكة التي لها الولد، وأنه كان يرى هو وعمر أنهن، لا يبعن وأنه رجع عن ذلك فرأى أن يبعن[72].

وسبب قول ابن سيرين "إن عامة ما يروى عن علي كذب"، وذلك راجع إلى ما ترويه الرافضة عن علي من الأقوال المشتملة على مخالفة الشيخين[73] ـــــ أي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ـــــ.
وبالنظر في إسناد الحديث، فابن الجعد يروي عن شيخه شعبة، وسبق الكلام عن شعبة في الأحاديث السابقة، وشعبة يروي عن أيوب، هو أيوب بن أبي تميمة السختياني، قال عنه ابن سعد في طبقاته: "وكان أيوب ثقة ثبتاً في الحديث جامعاً عدلاً ورعاً كثير العلم حجة"[74].
والذي يروي عن أيوب محمد بن سيرين الأنصاري التابعي الجليل معروف بإمامته وعبادته[75]، وعبيدة هو ابن عمرو السلماني وقيل هو ابن قيس، تابعي ثقة، وأسلم قبل وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بسنتين ولم يلقه[76].
وبعد النظر في متن الحديث وسنده، فالحديث دلالة قاطعة لنفي تهمة التشيع عن علي بن الجعد، فقول محمد بن سيرين تعقيباً على أثر علي بن أبي طالب رضي الله عنه يعد تبرئةً لذمة ابن الجعد من تهمة التشيع، فلا علاقة لهذا الحديث ببدعه التي رُمي بها، وليست فيه دعوةً إليها.
**الحديث الثالث: قال البخاري:** حدثنا علي بن الجعد أخبرنا شعبة عن محمد بن جحادة عن أبي حازم عن أبي هريرة: نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن كسب الإماء.[77] [78].
**بيان ورود الحديث في الصحيح:**
جاء الحديث شاهداً في الباب، والأصل جاء عن ابن مسعود في النهي عن ثمن الكلب.
وحسب اطلاع الباحث للحديث شاهد واحد في صحيح البخاري، وجاء هذا الشاهد من طريق أبي جحيفة السوائي[79]، بلفظ آخر.
وله متابعة واحدة في الصحيح، فقد تابع مسلم بن إبراهيم علياً، فرواه البخاري عن شيخه مسلم بن إبراهيم عن شعبة بمثل طريق بن الجعد[80].
**دراسة الحديث:**
بالنظر لموضوع الحديث، فقد جاء في النهي عن الاتجار بالأمة، أي المملوكات التي تجبر على الزنى بالفجور مقابل المال.
وأما بالنسبة لإسناده، علي بن الجعد يروي عن شيخه شعبة، وقد سبق كلام عليه، وشعبة يروي عن محمد بن جحادة الكوفي، وثقه يحيى بن معين وأبو حاتم[81]، وابن جحادة يروي عن أبي حازم، وأبو حازم اسمه سلمان الكوفي، وثقه الإمام أحمد وابن معين[82]، وقال عنه المزي كوفي نبيل[83].
وبعد النظر في متن الحديث وإسناده، فلا علاقة للحديث بم اتهم به ابن الجعد، وليست فيه دعوة لما اتهم به.
**الحديث الرابع: قال البخاري:** حدثنا على بن الجعد أخبرنا شعبة عن أبي ذبيان خليفة بن كعب قال: سمعت ابن الزبير يقول: سمعت عمر يقول: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "من لبس الحرير في الدنيا لم يلبسه في الآخرة"[84] [85].
**بيان ورود الحديث في الصحيح:**
الحديث جاء شاهداً في الباب، والأصل روي عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه في النهي عن لبس الحرير.
والحديث له عدة شواهد في صحيح البخاري جاءت في كتاب اللباس، عن عقبة بن عامر[86]، وحذيفة[87]، والبراء بن عازب[88].
وله متابعة في الصحيح عن سليمان بن حرب عن حماد بن زيد عن ثابت عن ابن الزبير بمثله[89].
ورواه البخاري من طريق آخر عن آدم عن شعبة عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك[90].
**دراسة الحديث:**
موضوع الحديث جاء في نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن لبس الحرير، وقوله (لم يلبسه في الآخرة) كناية عن عدم دخوله للجنة، وللتشديد في النهي عن لبسه.
وبالنسبة لإسناد الحديث، فعلي بن الجعد يروي عن شيخه شعبة، وشعبة يروي عن خليفة بن كعب التميمي أبو الذبيان تابعي من الطبقة الرابعة[91]، وثقه النسائي[92].
وبعد النظر في إسناد الحديث ومتنه فالحديث ليست له علاقة ببدعه التي رموه بها، وليست فيه دعوة إليها، وأيضاً لم ينفرد بالرواية به.
**الحديث الخامس: قال البخاري:** حدثنا علي بن الجعد أخبرنا شعبة عن قتادة عن مولى أنس - قال أبو عبد الله: اسمه عبد الله بن أبي عتبة - سمعت أبا سعيد يقول: كان النبي صلى الله عليه وسلم أشد حياء من العذراء في خدرها[93] [94].
**بيان ورود الحديث في الصحيح:**
أورد البخاري هذا الحديث شاهداً في الباب، والأصل حديث عمران بن حصين الذي جاء في الحياء، حديث (الحياء لا يأتي إلا بخير).
الحديث له شواهد في الصحيح، منها ما رواه أنس بن مالك[95]، وعبد الله بن عمر[96]، وعائشة أم المؤمنين[97].
ولهذا الشاهد متابعات في الصحيح، فقد تابع علياً كل من: مسدد عن يحيى عن شعبة بمثله[98]، ومحمد بن بشار عن يحيى وابن مهدي عن شعبة بمثله[99]، وعبدان عن عبد الله عن شعبة بمثله[100]، وكانت طريق ابن الجعد أعلى من هذه المتابعات.

**دراسة الحديث:**

من حيث موضوع الحديث، فقد جاء في جانب من جوانب أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم، ألا وهو الحياء، حيث وصف النبي صلى الله عليه وسلم كالعذراء في خدرها، كناية عن المبالغة في حيائه صلى الله عليه وسلم، والعذراء هي المرأة الغير متزوجة والتي لم تعاشر الرجال قط.

وبالنظر لإسناده، فعلي بن الجعد يروي عن شيخه شعبة، وشعبة يروي عن قتادة، وقتادة هو ابن دعامة السدوسي أبو الخطاب البصري، من رأس الطبقة الرابعة من التابعين[101]، اتهم بالقدر[102]، ووثقه يحيى بن معين[103].

وقتادة يروي عن عبد الله بن أبي عتبة مولى أنس بن مالك، كنيته أبو عبد الله تابعي من الطبقة الثالثة، وثقه ابن حجر[104].

وبعد دراسة الحديث سنداً ومتناً، فلا علاقة له ببدع علي بن الجعد وليست فيه دعوة إليها، ولم ينفرد بالرواية به.

**الخاتمة والنتائج والتوصيات:**

وبعد هذا الجمع والنقد حول موضوع البحث توصل الباحث إلى العديد من النتائج:

1. علي بن الجعد الجوهري حظي بسيرة عطرة في خلقه ودينه وضبطه لمروياته، شهدة له كتب التراجم بذلك.
2. تتلمذ ابن الجعد على أئمة كبار من جهابذة علم الحديث، كما تتلمذ عليه أئمة كبار أجلاء، مما يقوي مكانته الحديثية روايةً ودرايةً.
3. أغلب الأحاديث التي درسناها، لها شواهد ومتابعات في الصحيح وغيره، عدا أثر علي بن أبي طالب الذي جاء في أفراد البخاري في الصحيح.
4. الأحاديث التي أخرجها البخاري عن ابن الجعد في الصحيح له كانت جميعها عن شيخه شعبة بن الحجاج، وقد كان ابن الجعد أثبت الناس في شعبة.
5. تبين لنا منهج البخاري في الرواية عن المتهمين بالبدع، ومنهجه منهج الأئمة، في التخريج لهم، إن لم تكن بدعهم مكفرة، ولم يدع إليها، ولم تكن في مروياتهم دعماً ولا دعوةً إليها.
6. لم تكن في أحاديث علي بن الجعد في الجامع الصحيح تعصب ولا غلو ولا دعوة إلى بدعه التي اتهمه بعض النقاد بها.

**التوصيات:**

وبعد هذا الجهد المتواضع أوصي كل طالب علم وباحث بما يلي:

1. الاطلاع على منهج الأئمة وشروطهم في انتقاء الأحاديث والرواة في كتبهم.
2. كما أوصيهم بعدم التسرع في الحكم على الرواة المتكلم فيهم، ومروياتهم، إلا بعد دراسة أقوال النقاد فيهم وتحليلها.
3. وأوصيهم بزيادة البحث حول هؤلاء الرواة المتكلم فيهم في صحيح البخاري، للوقوف على حقيقة أمرهم، وللذود عن هذا الكتاب الذي يعد مرجعاً من مرجعيات ديننا الحنيف.

**قائمة المصادر والمراجع:**

---

1. الثقات، لابن حبان، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، (8/ 466).
2. سير اعلام النبلاء، للذهبي، الناشر: دار الحديث، القاهرة – مصر، عام النشر: 1427 هـ - 2006 م، (ص8/ جـ 483).
3. الأعلام، للزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر، مايو 2002 م، (ص4/ جـ 269).
4. الأنساب، للسمعاني، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن – الهند، الطبعة: الأولى، (1382 هـ = 1962 م) - (1402 = 1982 م)، (ص3/ جـ 421).
5. [5] الطبقات الكبرى، لابن سعد، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1410 هـ - 1990 م، (ص7/ جـ 244).
6. تاريخ بغداد، للبغدادي، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: (الأولى، 1417 هـ - 1997 م)، (الثانية، 1425 هـ - 2004 م)، (13/ 281 ت بشار).
7. الثقات، لابن حبان، (8/ 466).
8. تاريخ بغداد، للبغدادي، (ص11/ جـ 366).
9. الأعلام، للزركلي، (4/ 269).
10. انظر مسند ابن الجعد، للبغوي، رسالة دكتوراه لتحقيق المسند للباحث عبد المهدي عبد القادر، جامعة الأزهر، ص (200)، ص (212).
11. سنن أبي داود، الحديث رقم (5229)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م (ص7/ جـ 516).
12. منقول بتصرف من كتاب تاريخ بغداد، للبغدادي، (11/ 361).
13. تهذيب التهذيب، لابن حجر، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن - الهند الطبعة: الأولى، 1325 - 1327 هـ، (ص7/ جـ 292).

14. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، (1400 - 1413 هـ) (1980 - 1992 م)، (20/ 342).
15. الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 207).
16. المصدر السابق، (7/ 207).
17. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، (12/ 490).
18. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، الناشر: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن – الهند الطبعة: الأولى، 1271 هـ - 1952 م، (4/ 369).
19. تهذيب التهذيب، لابن حجر، (4/ 344).
20. سير أعلام النبلاء، للذهبي، (6/ 605).
21. تهذيب التهذيب، لابن حجر، (7/ 290).
22. الثقات، لابن حبان، (ص8/ جـ 466).
23. وفاة الشيوخ الذين أدركهم البغوي، تحقيق: محمد عزيز شمس، الناشر: الدار السلفية، بومباي، الهند (ص55).
24. تاريخ بغداد، للبغدادي، (13/ 281).
25. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، (20/ 348).
26. تاريخ بغداد، للبغدادي، (11/ 362).
27. الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، (ص6/ جـ 366).
28. تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للذهبي، تحقيق: غنيم عباس غنيم - مجدي السيد أمين، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، (6/ 425).
29. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (ص6/ جـ 178).
30. المصدر السابق (178/6).
31. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، (20/ 350).
32. إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي، المحقق: محمد عثمان، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 2011 م، (5/ 325).
33. الكامل في ضعفاء الرجال، لابن عدي، (6/ 366).
34. تهذيب التهذيب، لابن حجر، (7/ 292).
35. الإرشاد في معرفة علماء الحديث، للخليلي، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، 1409 هـ، عدد الأجزاء، (1/ 244).
36. الثقات، لابن حبان، (8/ 466).
37. تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للذهبي، (ص6/ جـ 424).
38. تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص398).
39. المصدر السابق، (13/ 281).
40. تاريخ بغداد، للبغدادي، (13/ 281).
41. المصدر السابق، (13/ 281).
42. ميزان الاعتدال، للذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1963 م، (ص3/ جـ 116).
43. المصدر السابق، (3/ 116).
44. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، (20/ 346).
45. من تكلم فيه وهو موثق ت أمرير، للذهبي، تحقيق: محمد شكور بن محمود الحاجي أمرير المياديني، الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء، الطبعة: الأولى، 1406هـ - 1986م، (ص139).
46. تاريخ بغداد، للبغدادي، (11/ 364 ط العلمية).
47. تاريخ بغداد، للبغدادي، (13/ 281).
48. المعارف، لابن قتيبة، تحقيق: ثروت عكاشة [ت 1433 هـ]، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، الطبعة: الثانية، 1992 م، (1/ 624).
49. الكامل في التاريخ، لابن الأثير، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، (6/ 95).
50. تقريب التهذيب، لابن حجر، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، 1406 – 1986، (ص398).
51. تاريخ بغداد، للبغدادي، (11/ 363 ط العلمية).
52. تاريخ بغداد، للبغدادي، (11/ 363 ط العلمية).

53. تهذيب التهذيب، لابن حجر، (7/ 291)..
54. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، (20/ 347).
55. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، (20/ 352).
56. بتصرف من تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، (20/ 347).
57. منهج الإمام البخاري، لأبي بكر كافي، أطروحة ماجستير في الحديث وعلومه، من جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية بقسنطينة الجزائر 1418 هـ - 1998 م، الناشر: دار ابن حزم بيروت (ص105).
58. أورده البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب: التسليم على الصبيان، الحديث رقم 5893، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، الناشر: (دار ابن كثير، دار اليمامة) – دمشق، الطبعة: الخامسة، 1414 هـ - 1993 م، (5/ 2306).
59. أخرجه مسلم في صحيحه عن يحيى بن يحيى عن هشيم عن سيار بمثله في كتاب السلام، باب استحباب السلام على الصبيان، الحديث رقم (2168)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، (ثم صورته دار إحياء التراث العربي ببيروت، وغيرها)، (4/ 1708)، وأخرجه أبو داود في سننه عن عبد الله بن مسلمة عن سليمان عن ثابت بمثله في أول كتاب الأدب، باب في السلام على الصبيان، الحديث رقم (5202)، (7/ 495 ت الأرنؤوط)، وأخرجه الترمذي في سننه عن زياد بن يحيى البصري عن سهل بن حماد عن شعبة بمثله في أبواب الاستئذان والآداب، باب ما جاء في التسليم على الصبيان، الحديث رقم (2696)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1996 م، (5/ 57)، وأخرجه النسائي في سننه عن عمرو بن علي عن محمد بن جعفر عن شعبة بمثله في كتاب عمل اليوم والليلة، التسليم على الصبيان، والدعاء لهم وممازحتهم، الحديث رقم (10089)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، (بمساعدة مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة)، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط [ت 1438 هـ]،(9/ 131).
60. انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، (12/ 313).
61. انظر تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص262).
62. انظر الجرح والتعديل - ابن أبي حاتم، (4/ 255).
63. انظر تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للذهبي، (2/ 83).
64. أورده البخاري في صحيحه، كتاب المناقب، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم، الحديث رقم 3370، (3/ 1306).
65. أخرجه مسلم في صحيحه عن يحيى بن يحيى وزهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم عن جرير عن الأعمش بمثله في كتاب الأشربة، باب لا يعيب الطعام، الحديث رقم (2064)، (3/ 1632 ت عبد الباقي)، وأخرجه الترمذي في سننه عن أحمد بن محمد عن عبد الله بن المبارك عن سفيان عن الأعمش بمثله في أبواب البر والصلة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في ترك العيب للنعمة، الحديث رقم (2031)، (3/ 553)، وأخرجه ابن ماجة في سننه عن محمد بن بشار عن عبد الرحمن عن سفيان عن الأعمش بمثله في أبواب الأطعمة، باب الوضوء عند الطعام، الحديث رقم (3259)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط [ت 1438 هـ]-، عادل مرشد - محمَّد كامل قره بللي - عَبد اللَّطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، (401/4)، وأخرجه أبو داوود في سننه عن محمد بن كثير عن سفيان عن الأعمش بمثله في كتاب الأطعمة، باب في كراهية ذم الطعام، الحديث رقم (3763)، (5/ 587).
66. في كتاب الأطعمة، باب ما عاب النبي صلى الله عليه وسلم طعاما، الحديث رقم (5093)، (5/ 2065).
67. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 147).
68. إكمال تهذيب الكمال، لمغلطاي، (3/ 491).
69. تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للذهبي، (4/ 102).
70 أورده البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، أبي الحسن رضي الله عنه، الحديث رقم 3504، (3/ 1359).
71. ينظر عمدة القاري شرح صحيح البخاري، للعيني، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه: شركة من العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، لصاحبها ومديرها محمد منير عبده أغا الدمشقي وصوَّرتها دور أخرى: مثل (دار إحياء التراث العربي، ودار الفكر) – بيروت، (16/ 218).
72. بتصرف، انظر فتح الباري، لابن حجر، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي [ت 1388 هـ]، قام بإخراجه وتصحيح تجاربه: محب الدين الخطيب [ت 1389 هـ]، الناشر: المكتبة السلفية – مصر، (7/ 73).
73. المصدر السابق، (7/ 73 ط).
74. انظر الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 183).
75. انظر تهذيب التهذيب، لابن حجر، (9/ 216).
76. انظر تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، (19/ 266).
77. أورده البخاري في صحيحه، كتاب الطلاق، باب: مهر البغي والنكاح الفاسد، الحديث رقم (5033)، (5/ 2045).
78. أخرجه أبو داود في سننه عن عبيد الله بن معاذ أبيه عن شعبة بمثله في أول كتاب البيوع، باب في كسب الإماء، الحديث رقم (3425)، (5/ 301 ت الأرنؤوط).
79. في كتاب البيوع، باب ثمن الكلب، (2/ 779).

80. في كتاب الإجارة، باب كسب البغي والإماء، الحديث رقم (2163)، (2/ 797).
81. انظر الجرح والتعديل - ابن أبي حاتم، (7/ 222).
82. الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، (4/ 298).
83. تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للذهبي، (4/ 102).
84. أورده البخاري في صحيحه، كتاب اللباس، باب: لبس الحرير وافتراشه للرجال، وقدر ما يجوز منه، الحديث رقم 5496، (5/ 2194).
85. أخرجه مسلم في صحيحه عن أبي بكر بن أبي شيبة عن عبيد بن سعيد عن شعبة بمثله في كتاب اللباس والزينة، باب تحريم استعمال إناء الذهب والفضة على الرجال والنساء، وخاتم الذهب والحرير على الرجل، وإباحته للنساء. وإباحة العلم ونحوه للرجل، ما لم يزد على أربع أصابع، الحديث رقم (2069)، (3/ 1641 ت عبد الباقي)، وأخرجه الترمذي في سننه من طريق آخر عن ابن عمر عن عمر في أبواب الأدب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في كراهية الحرير والديباج، الحديث رقم (2817)، (4/ 509)، وأخرجه النسائي في سننه عن محمود بن غيلان عن النضر بن شميل عن شعبة بمثله في كتاب التفسير، سورة الحج قوله تعالى: {ولباسهم فيها حرير} [الحج: 23]، الحديث رقم (11280)، (10/ 191)، وأخرجه ابن ماجة في سننه من حديث أنس بن مالك في أبواب اللباس، باب كراهية لبس الحرير، الحديث رقم (3588)، (4/ 591 ت الأرنؤوط).
86. انظر صحيح البخاري، (5/ 2186).
87. انظر المصدر السابق، (5/ 2194).
88. انظر المصدر السابق، (5/ 2202).
89. في كتاب اللباس، باب لبس الحرير وافتراشه للرجال، وقدر ما يجوز منه، الحديث رقم (5495)، (2194/5).
90. المصدر السابق، الحديث رقم (5494)، (5/ 2194).
91. انظر تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص195).
92. انظر تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للذهبي، (3/ 139).
93. أورده البخاري في صحيحه، كتاب الأدب، باب الحياء، الحديث رقم 5768، (5/ 2268).
94 أخرجه مسلم في صحيحه من طريق عبيد الله بن معاذ عن أبيه عن شعبة بمثله في كتاب الفضائل، باب كثرة حيائه صلى الله عليه وسلم، الحديث رقم (2320)، (4/ 1809 ت عبد الباقي)، وأخرجه ابن ماجة في سننه من طريق حمد بن بشار عن يحيى بن سعيد عن شعبة (5/ 276 ت الأرنؤوط).
95. انظر صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب: قوله: {لا تدخلوا بيوت النبي إلا أن يؤذن لكم إلى طعام غير ناظرين إناه ولكن إذا دعيتم فادخلوا فإذا طعمتم فانتشروا ولا مستأنسين لحديث إن ذلكم كان يؤذي النبي فيستحيي منكم والله لا يستحيي من الحق وإذا سألتموهن متاعا فاسألوهن من وراء حجاب ذلكم أطهر لقلوبكم وقلوبهن وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا إن ذلكم كان عند الله عظيما} /53/.
يقال: إناه: إدراكه، أنى يأني أناة فهو آن.
{لعل الساعة تكون قريبا} /63/: إذا وصفت صفة المؤنث، قلت: قريبة، وإذا جعلته ظرفا وبدلا، ولم ترد الصفة، نزعت الهاء من المؤنث، وكذلك لفظها في الواحد والاثنين والجميع، للذكر والأنثى، الحديث رقم (4515)، (4/ 1799).
96. انظر صحيح البخاري، كتاب الإيمان، باب الحياء من الإيمان، الحديث رقم (24)، (1/ 17).
97. انظر صحيح البخاري، كتاب الحيض، باب دلك المرأة نفسها إذا تطهرت من المحيض، وكيف تغتسل، وتأخذ فرصة ممسكة، فتتبع أثر الدم، الحديث رقم (308)، (1/ 119).
98. في كتاب المناقب، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم، الحديث رقم (3369)، (3/ 1306).
99. في كتاب المناقب، باب صفة النبي صلى الله عليه وسلم، الحديث رقم (3369)، (3/ 1306).
100. في الأدب، باب من لم يواجه الناس بالعتاب، الحديث رقم (5751)، (5/ 2263).
101. تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص453).
102. الطبقات الكبرى، لابن سعد، (7/ 171).
103 . تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للمزي، (23/ 515).
104. انظر تقريب التهذيب، لابن حجر، (ص313).